العمق المالي للوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة من 1990–2021

Financial depth for financial intermediation in Algeria during the period 1990-2021

مجاهد كنزة[1]، مدوري حادة[2]

[1] المركز الجامعي مغنية، k.medjahed@cu-maghnia.dz

[2] المركز الجامعي معنية، h.madouri@cu-maghnia.dz

تاريخ الاستلام :2025/04/15 تاريخ القبول:2025/08/04 تاريخ النشر:2022/09/06

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة واقع العمق المالي للوساطة المالية في الجزائر و ذلك من خلال عرض أهم المؤشرات والمتغيرات الممثلة لعمق و حجم الوساطة المالية خلال الفترة الممتدة من 1990 و التي هي بداية الإصلاحات المالية و النقدية في الجزائر الى غاية 2021(توفر البيانات) .استخدمت الدراسة متغيرات مختلفة مؤشر العمق المالي من بيانات صندوق النقد الدولي ومتغيرات من قاعدة البيانات للبنك الدولي . و توصلنا من خلال الدراسة التحليلية و التي تمثلت في تتبع لحركة ومسار هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة أن الوساطة المالية للبنوك الجزائرية مزالت تعاني من تحقيق معدلات متدنية من حجم والعمق المالي.

كلمات مفتاحية: التطور المالي، العمق المالي ،الوساطة المالية.

تصنيفات JEL : E20، D31، E44

Abstract:

This research paper aims to discuss the financial depth in Algeria by presenting the most important indicators and variables representing the depth and size of financial intermediation during the period from 1990, which is the beginning of financial and monetary reforms in Algeria, until 2021 (data availability). The study used different variables, the financial depth index from the International Monetary Fund data and variables from the World Bank database. Through the analytical study, which consisted of tracking the movement and path of these indicators during the study period, we concluded that the financial intermediation of Algerian banks is still suffering from low levels of financial size and depth.

Keywords: financial development ; financial depth; financial intermediation.

JEL Classification Codes:E20,D31,E44

مجاهد كنزة: k.medjahed@cu-maghnia.dz

1. مقدمة:

يحتل النظام المالي مركزا مهما في اقتصاديات الدول، إذ أن وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعتبر شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو (Schumpeter, 1912، McKinnon, 1973، Shaw, 1973، Levine,1997,2004، King & Levine 1993، ...) ، فهو يعول عليه كثيرا في دعم النشاط الاقتصادي والذي يظهر من خلال تحفيز معدلات النمو الاقتصادي و قيامه بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، الأمر الذي يساهم في رفع مستوي الادخار في الاقتصاد و يوفر التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الذي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والدخل و ،وبالتالي أن القطاع المالي يؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل عن طريق ثلاث قنوات رئيسية كما أشار الاقتصادي Pagano(1993) التي يتم من خلالها نقل التأثير الايجابي للتطور المالي الى النمو الاقتصادي، و هي الرفع كل من الادخار ، حجم و كفاءة الاستثمار ، وكفاءة الوساطة المالية.

و قد لقي موضوع الوساطة المالية عناية خاصة من طرف الاقتصاديين من خلال تنامي الاهتمام المتزايد للأدبيات الاقتصادية بطبيعة العلاقة التي تربط تطورات في الانظمة المالية بالنمو الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي، وخاصة في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي ، وعلى الرغم من الدراسات النظرية والتطبيقية العديدة في هذا المجال إلا أن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لايزال موضع نقاش وجدل فكري متواصل ، بحيث تتجل في البحوث الكثيرة التي عالجته على غرار Schumpeter (1912) الذي أكد على أهمية المؤسسات المالية في التكوين الرأسمالي من خلال عملية خلق الائتمان ، بالإضافة إلى Gurley & Shaw (1955)، GoldSmith (1969)، Hicks(1969)، Shaw(1973)، McKinnon (1973)، Levine

(1997,2004)، King & Levine (1993) حيث برزت مشاركتهم في إبراز دور التطور في الجهاز المالي والمصرفي كونه مؤشرا للنمو الاقتصادي في الدول النامية

شهدت تطور الأدبيات النظرية حول العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ،ابتداءا من الرواد الأوائل في سنوات 1960 Goldsmith)s، Cameron، (Gerschenkron قاموا بدراسة العلاقة بين التمويل والنمو ، وتوصلوا الى ان هناك ارتباط بين التمويل و النمو ولكن لم يقدموا دلائل قوية للإجابة على اتجاه السببية.أما في سنوات 1970s من خلال عرض لنظرية التحرير المالي من طرف كل من McKinnon Shaw على تحرير كل من الأنظمة المالية و المصرفية و التي تؤدي الى تطوير النظام المالي الذي بدوره ينعكس ايجابا على حجم الادخارات ، كمية ونوعية الاستثمارات و معدلات النمو ،وفي سنوات 1980s قدمت مجموعة من الأعمال انتقادات حول تجربة التحرير المالي التي فشل تطبيقها في العديد من الدول ، و في اتجاه جديد في سنوات 1990s ظهور نماذج النمو الداخلي و التي تشدد على دور التمويل في عملية النمو خاصة من خلال الرفع من انتاجية رأس المال من خلال التركيز على الوظائف التي تقدمها الوساطة المالية.

تعتبر الجزائر كباقي الدول عملت جاهدة لتطوير النظام المالي من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات المالية و النقدية و التي كانت بدايتها سنة 1990 من خلال اصدار قانون النقد و القرض الذي يهدف الى تنظيم عمل الوساطة المالية و ابراز دورها في الاقتصاد و بالتالي سوف نحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية **ما هو واقع العمق المالي للوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2021؟**

2. الاطار النظري للعمق المالي (financial depth or financial deepening) :

ظهر مصطلح العمق المالي نتيجة الجدل في الدراسات النظرية و التطبيقية الممثلة للمستوى التطور المالي (Shaw, 1973) بسبب عدم الاتفاق حول مؤشر واحد للتنمية المالية او التطور المالي (Financial Development) يقيس بشكل شامل الدرجة التي تقوم بموجبها أسواق الائتمان

لتمويل النمو الاقتصادي ، و ذلك نظرا لإمكانية تقديم الاسواق المالية العديد من الخدمات ووجود قنوات متعددة يمكن من خلالها تشجيع النمو . ليس من السهل أو حتى من الممكن قياس بعض المؤشرات المهمة للتنمية المالية قياسا كميا، فهي بشكل رئيسي مؤشرات تدل على كفاءة النظام المالي لتخفيض تكاليف المعاملات و المعلومات على العملاء،والبيانات الخاصة بالمؤشرات القابلة للقياس قياسا كميا قد لا تتوفر بسهولة عبر البلدان ، وقد يصعب أحيانا تجميع المعلومات المتوفرة بأسلوب متناسق و قابل للمقارنة بين البلدان ، يجب أن يعكس مؤشر التطور المالي الوظائف الأساسية للنظام المالي ، الا أنه لا يوجد مؤشر وحيد يعكس كل وظائف النظام المالي . وبالتالي يعد اختيار مقياس يعكس و يمثل النظام المالي من المشكلات الأساسية و يبقى محور جدل بين الباحثين.

يعتبر النظام المالي المتطور عامل أساسي في الاقتصاد ، و لكن السؤال الذي يطرح حول كيفية قياس مستوى التطور في النظام المالي .يمكن لإحصائيات المؤشرات التقليدية لنطاق التنمية المالية –مثل نسبة المجاميع النقدية المختلفة الى اجمالي الناتج المحلي (أن تقدم مؤشرات مضللة بخصوص وضع القطاع المالي و أثاره على النشاط الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال، اذا عبرت النسبة المرتفعة نسبيا للكتلة النقدية بمعناها الواسع الى اجمالي الناتج المحلي عن تمويل كبير للقطاع العام من جانب النظام المالي ، مع تمويل مصرفي قليل فقط موجه الى القطاع الخاص ، يصعب عندئذ وصف هذا الوضع بأنه معزز للنمو الاقتصادي .

و يعتبر تقييم هذه الكفاءة ممارسة نوعية بشكل رئيسي ، كما أنه ينطوي في العادة على تقييم للالتزام بمعايير وقوانين القطاع المالي ذات الصلة و ممارساته الجيدة و تنفيذها و تحليل البيئة الائتمانية و نوعية مديري و مشرفي البنوك و نظام الادارة المؤسسية ، وبدون تحليل شامل للبيئة المؤسسية و هيكل الحوافز الذي يعمل مديروا و مشرفوا البنوك و المراجعون و المودعون في ظله يصعب وضع استنتاجات بخصوص مستوى التنمية في البلد المعني .

أغلب الباحثين و الاقتصاديين عندما يقيسون التطور المالي يمثلونه بمؤشر القروض الموجهة الى القطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي (private credit to GDP) بهدف معرفة مستوى و درجة التطور المالي ، وبالتالي هذا المؤشر لا يقوم على تقييم التطور المالي ككل إنما فقط جزء منه و المتمثل في قياس حجم الوساطة المالية (size of financial system) أو ما يسمى بالعمق المالي (financial depth) في توفير التمويل للقطاع الخاص (Cihák et al,2013)، الذي يعتبر هو القطاع الأكثر مساهمة في التنمية، معظم الدراسات التطبيقية تستعمل و تستند الى التغير والانحراف (deviation) في هذا المؤشر عند دراسة دور النظام المالي في النشاط الاقتصادي و كذلك استعماله من أجل تقييم النظام المالي ما بين الدول، الا أن نسبة أعلى من مؤشر القروض الموجهة الى القطاع الخاص بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لا تعني بالضرورة استخدام واسع للخدمات المالية ، و لا كفاءتها و فعاليتها و أيضا لا تعطي لمحة عن مدى استقرار في النظام المالي، مما يعني اهمال جوانب هامة من الأنظمة المالية.

لا يوجد اتفاق عام من طرف الباحثين الاقتصاديين حول المؤشرات التي تقيس نوعية وكمية الخدمات المقدمة من طرف النظام المالي أي تقييم مستوى التطور في القطاع المالي ، و بالتالي تمثل مقاييس التطور المالي محل جدل عن أهم المؤشرات التي تمثل و تقدر على اعطاء درجة كفاءة و فعالية النظام المالي في تقديم الخدمات المالية و التي تنعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي (Cihák et al,2012)، و اختلاف المؤشرات الممثلة للوساطة المالية المستعملة في الدراسات التطبيقية أدى الى اختلاف النتائج حول أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي .

ان التطور في القطاع المالي هو متعدد أوجه لا يشمل فقط معايير العمق المالي (Financial depth) وقد عرف من طرف Shaw (1973) على أنه:" التناسب بين صافي في تراكم الأصول المالية وتراكم الثروة المادية، على أن يكون تراكم الأصول المالية أسرع من تراكم الثروة المادية " ، يقوم هذا المعيار على قياس حجم الوساطة المالية للبنوك و حجم الأسواق المالية باستعمال مؤشرات مختلفة

و التي تتمثل خاصة مجموع الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، بالإضافة الى القروض الموجهة الى القطاع الخاص بالنسبة الى الناتج المحلي الجمالي ، بحيث استعملا كثيرا من طرف الباحثين كممثل للتطور المالي سواء من الجانب النظري أو التطبيقي ، و يعاب على هذه المؤشرات أمها تقيس حجم الوساطة المالية لكن لا يتعدى ذلك لتقييم و قياس مدى كفاءة وفعالية ، نشاط و استقرار النظام المالي أي عدم التمثيل و التعبير عن الوظائف التي يقوم بها النظام المالي ككل ، انما يقيس فقط جانب واحد و لا يعبر و يمثل التطور المالي ، لذا تم مؤخرا وضع قاعدة تتضمن مجموعة من المؤشرات من طرف الباحثين و الاقتصاديين للبنك الدولي تهدف الى تمثيل وقياس درجة التطور المالي من مختلف جوانبه، بهدف الموافقة بين الجانب النظري والتطبيقي حول محاولة تمثيل التطور المالي بمؤشرات تتوافق مع معناه من الجانب النظري و استخدامه في الجانب التجريبي بهدف التوصل الى نتائج وتعميم نوعية العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي ، نتيجة لتعدد مفاهيم حول التطور المالي، تعددت المقاييس التي من شأنها حصر مستوى التطور في النظام المالي على المستوى النظري ،و تتعدد المعايير الخاصة بقياس التطور المالي Financial development و التي تعكس الأبعاد و الجوانب المختلفة للتطور المالي والتي تشتمل على أربعة أبعاد و كل بعد يتضمن مجموعة من المتغيرات الموضحة في الملاحق .

قام البنك العالمي بوضع قاعدة للبيانات تغطي خصائص الأنظمة المالية لأكثر من 200 بلد في العالم. وتضم قاعدة البيانات قياسات تشمل (أ) حجم المؤسسات والأسواق المالية (العمق المالي)، (ب) مدى قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية (درجة الحصول عليها)، (ج) كفاءة الوسطاء والأسواق المالية في تيسير الموارد وتسهيل المعاملات المالية (الكفاءة)، و (د) استقرار المؤسسات والأسواق المالية (الاستقرار). ويظهر كتيب البيانات مجموعة فرعية من المؤشرات لأربع فئات من خصائص الأنظمة المالية التي تتناولها قاعدة البيانات الرئيسية المتوفر على قاعدة البيانات للبنك الدولي.

يعكس حجم و مدى اتساع قاعدة النظام المالي مقارنة بحجم الاقتصاد ككل ،و المؤشر الذي تم استخدامه لعبر عن مستوى تطوير النظام المالي وفقا لحجمه عبارة عن حاصل جمع مؤشرين : أحدهما يعبر عن حجم النظام المصرفي و الآخر يعبر عن حجم النظام السوقي، بالنسبة الى مؤشر حجم النظام المصرفي فهو عبارة عن اجمالي أصول البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية الاخرى / الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفاع قيمة المؤشر تعكس زيادة حجم النظام المصرفي و ارتفاع قدرته على القيام بوظائفه . أما مؤشر حجم النظام السوقي فهو عبارة عن مؤشر رسملة السوق (Market capitalization) الذي يقيم حجم سوق الأوراق المالية مقارنة بحجم الاقتصاد ككل ، و هو عبارة عن القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية / الناتج المحلي الاجمالي.

و الذي يقيس جانب العمق المالي (Financial depth) ، و حجم النظام المالي و المصرفي ، بحيث حظي مفهوم العمق المالي اهتمام من طرف الاقتصاديين من خلال استعمال مؤشرات ممثلة لحجم الوساطة المالية في الدراسات التطبيقية السابقة و من أهمها ما يلي:

- مؤشر القروض الموجهة الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي
- مؤشر مجموع الأصول الجهاز المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي (total banking assets to GDP)
- مؤشر آخر والذي يتمثل في مؤشر السيولة مقاسا بM2/GDP

و من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس حجم و عمق الأسواق المالية (financial market depth) كما يلي:

- مؤشر رأس المال السوق (Market Capitalization to GDP)
- مؤشر حجم التداول أو المعاملات (Value Traded Variable)

3. واقع العمق المالي في الجزائر خلال الفترة 1990–2021:

من خلال هذا الجزء سوف نحاول عرض تطور مؤشرات العمق المالي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2021 و المتوفرة على قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي و متغيرات ممثلة لحجم و عمق الوساطة المالية و غياب متغيرات ممثلة للأسوق المالية لأنها غير نشطة و المتوفرة على قاعدة البيانات للبنك الدولي

1.3 مؤشر العمق المالي :الصادر عن صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1990- 2021 و الذي يمثل تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة و المحسوب بطريقة تحليل المركبات الأساسية من خلال دمج مجموعة من المتغيرات الممثلة للعمق المالي للوساطة نتيجة غياب البيانات حول متغيرات الأسواق المالية (قيم معدومة) و يلاحظ ان المؤشر خلال الفترة المدروسة يحقق مستويات منخفضة من عمق وحجم الوساطة المالية اعلى نسبة حققتها هي 9% خلال سنة 2020 كما هو موضح في الجدول الموالي و هذا ما يعكس الوساطة المالية في النظام الجزائري مازالت لم تبلغ مستويات من التطور نتيجة سيطرة القطاع العمومي ، وأيضا ما يبينه الشكل رقم 01 من خلال مقارنة مؤشر العمق المالي للوساطة المالية مابين الدول الثلاث الجزائر ، المغرب و تونس و الذي ان الجزائر تحقق مستويات جد متدنية لهذا المؤشر و هذا راجع لضعف حجم الوساطة المالية .

الجدول 1: مؤشر العمق المالي خلال الفترة 1990–2021

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
مؤشر العمق المالي	0,05	0,04	0,04	0,04	0,04	0,03	0,03	0,03	0,03

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر العمق المالي	0,03	0,03	0,03	0,05	0,04	0,04	0,04	0,04	0,05
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر العمق المالي	0,05	0,06	0,05	0,05	0,05	0,06	0,06	0,07	0,07
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021				
مؤشر العمق المالي	0,07	0,07	0,08	0,09	0,07				

.**Source** : Financial Development Index Database (IMF)

الشكل 1: عرض مقارن لمؤشر العمق المالي في كل من الجزائر ، المغرب و تونس .

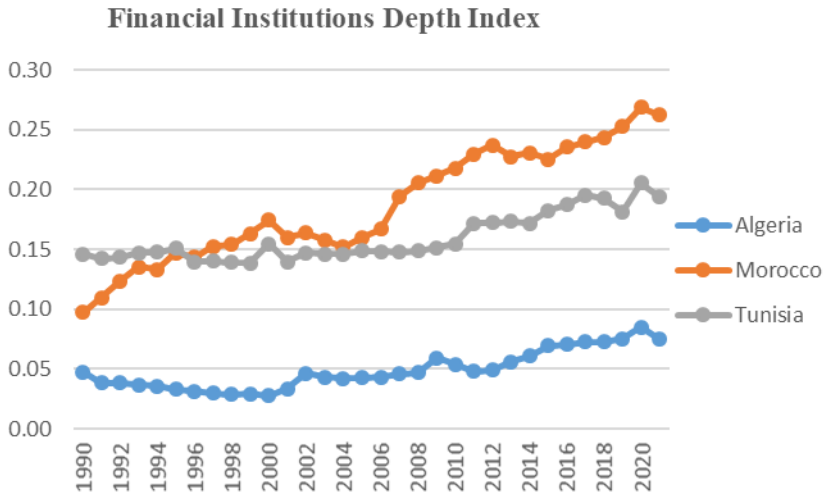

.**Source** : Financial Development Index Database (IMF)

2.3 متغير M2/GDP مؤشر السيولة :

حيث يمثل عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس مستوى العمق المالي ، حيث M2 تمثل قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا اليها قيمة الودائع الجارية و الودائع لأجل وودائع التوفير ، و تعكس تلك النسبة أهمية قطاع الوساطة المالية في النمو يقيس حجم

الوساطة المالية ، والتي استعملت في الكثير من الدراسات التطبيقية السابقة كممثل للعمق المالي ،مع افتراض أن حجم القطاع المالي مرتبط ايجابا مع الخدمات المالية (King & Levine1993) و لقياس سيولة الاقتصاد في الجزائر نستعرض هذا المؤشر و هو M2/GDP ، خلال فترة الدراسة المتمثلة في الفترة 1990–2021، والشكل التالي (رقم 02) يبين تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد خلال فترة الدراسة الذي يبين درجة سيولة الاقتصاد المعبر عنها بمؤشر M2/GDP ، نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت نسبيا خلال هذه الفترة، حيث قدرت أعلى نسبة سنة 2020 حوالي 88% ، ويرجع التحسن في سيولة الاقتصاد إلى ارتفاع الكتلة النقدية في الاقتصاد في السنوات الأخيرة (كما يوضحه الجدول رقم 02)، وهو ما يدل على أن سيولة الاقتصاد في الجزائر رغم تحسنها إلا أنها تبقى غير كافية وتعكس ضعف العمق المالي للوساطة المالية في الجزائر.

الشكل 2 : تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

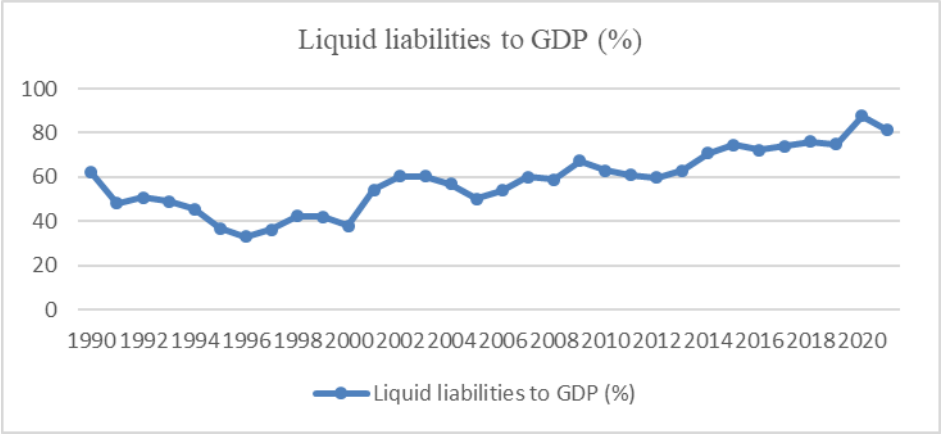

Source : Data from database Global Financial Development (World Bank).

الجدول 2: تطور حجم الكتلة النقدية (: 2010) Liquid liabilities in millions USD (constant)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
M_2	46133,31	30815,29	36914,65	36404,82	23072,57	20248,74	20863,74	23335,11	26577,44

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M_2	25679,54	26079,98	36607,17	41449,72	51907,05	55292,51	57588,87	69818,52	87684,47
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
M_2	95146,41	93761,15	100679,3	113589,9	118144,5	125877,8	129585	107775,1	103917,8
السنة	2017	2018	2019	2020	2021				
M_2	107822,4	114545,9	109659,2	102576,9	104539,8				

Source : Data from database Global Financial Development (World Bank).

3.3 متغير القروض الموجهة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي : هو من أهم المقاييس لحجم الوساطة المالية و أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي مثل بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الممثلة للتطور المالي والذي استعمل في معظم الدراسات التجريبية السابقة ، و الذي يعكس مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص ، أما ارتفاع الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فهو يشير إلى زيادة الاعتماد على القطاع المصرفي للتمويل، و هو لا يدل فقط على مستويات اعلى من حجم الاستثمارات، انما تعني زيادة في التطور في القطاع المالي ، شهد هذا المؤشر تذبذات منخفضة و التي لم تتجاوز 20 % ، الا أن السنوات الأخيرة تجاوزت هذا السقف لتبلغ أقصى حد حوالي هو 30 % الذي يبين الاهتمام ب تنمية القطاع الخاص القطاع الخاص من خلال توفير التمويل ،رغم ذلك تبقى نسب ضعيفة أي سيطرة الحصة الأكبر من التمويل للقطاع العمومي الأمر الذي يضعف الوساطة المالية نتيجة غياب المنافسة التي تنعكس إيجابا على حجم و عمق الوساطة المالية.

الشكل 3 : تطور حجم القروض للقطاع الخاص بالنسبة للGDP

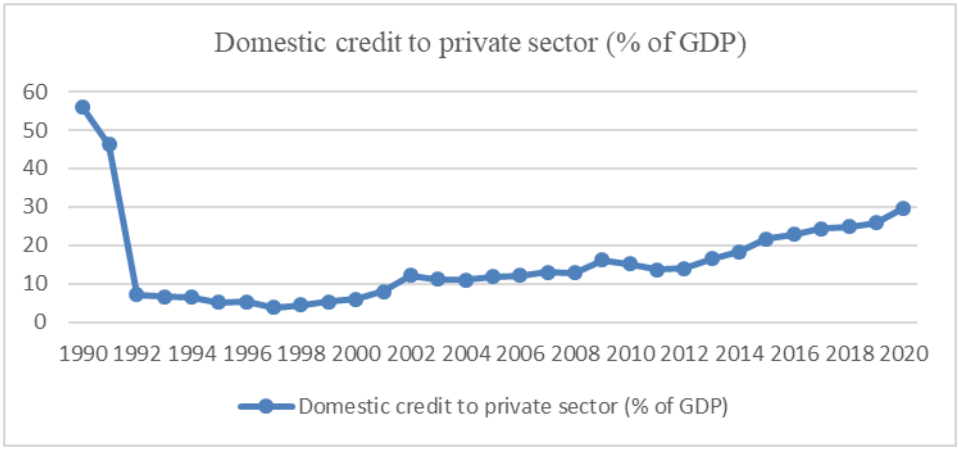

Source : Data from database Global Financial Development (World Bank).

4.3 نسبة أصول البنوك التجارية بالنسبة لمجموع أصول البنوك التجارية و أصول البنك المركزي (BASSET):يقيس هذا المؤشر أهمية الخاصة للمؤسسات المالية (البنوك التجارية) التي تحتلها في النظام المالي . أشارت دراسة(Ang & McKibbin,2007) الى ان من ايجابيات هذا المؤشر هو أن البنوك التجارية تقوم باستغلال الكفأ و الفعال للمدخرات نحو الفرص الاستثمارات الأكثر انتاجية .

الجدول 3 : تطور مؤشر BASSET

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
BASSET	78,31	80,79	73,01	65,53	66,63	74,76	83,54	85,08	86,70
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
BASSET	89,46	89,06	92,72	94,04	93,94	95,04	95,57	80,39	99,76
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BASSET	99,81	99,81	99,79	99,80	99,81	99,89	99,90	99,92	99,94
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021				
BASSET	81,51	68,52	66,85	67,85	69,88				

.**Source** : Data from database Global Financial Development (World Bank)

5.3 متغير الادخار بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي : تعتبر هذه النسبة مؤشرا مهما لحجم النشاط المصرفي، كما أنها مقياس نوعي لمدى التعمق المالي، حيث تشكل الودائع (الجارية والادخارية) أحد المصادر الرئيسية للتمويل لدى البنوك والتي تمكنها من تقديم الائتمان المصرفي، ويمكن تفسير أي ارتفاع في هذه النسبة على أنه يعني تحسن الودائع المصرفية والأصول المالية الأخرى التي من المرجح استخدامها لتجميع الأصول وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و بالتالي عن قدرة وفاعلية الوساطة المالية في جذب الودائع، من خلال عرض هذا المؤشر خلال الفترة الزمنية 1990-2021 و الذي شهد تطور الي غاية 2003 وبعد هذه شهد انخفاض الناتج عن الازمة الخليفة التي أدت الى فقدان الثقة المودعين في النظام المصرفي و في الفترات الموالية شهد تذبذات.

الشكل 4 : تطور حجم الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

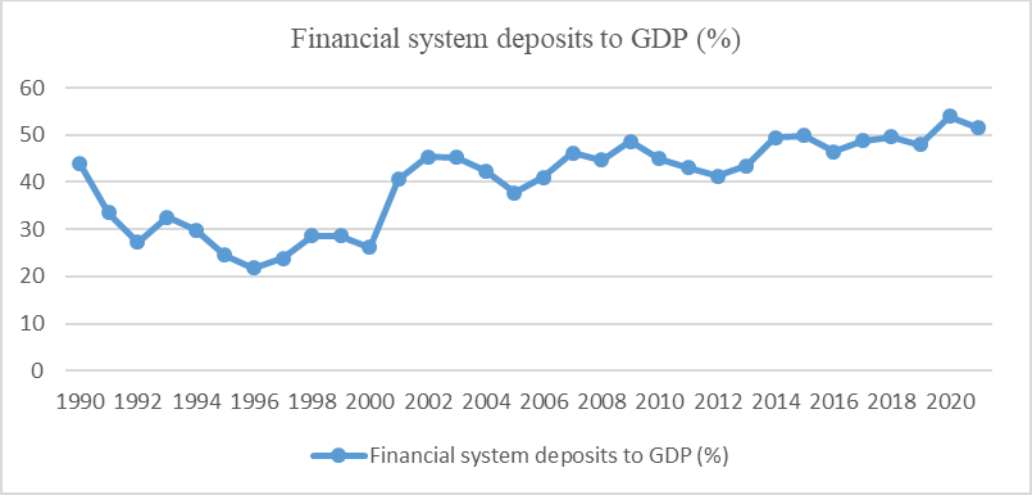

.**Source** : Data from database Global Financial Development (World Bank)

4. خاتمة:

الهدف من خلال هذه الورقة البحثية هو دراسة واقع العمق المالي وحجم الوساطة المالية في الجزائر وذلك من خلال عرض أهم المؤشرات الممثلة لعمق الوساطة المالية خلال الفترة الممتدة من 1990 و التي هي بداية الإصلاحات المالية و النقدية الى غاية 2021، و التي تمثلت في كل من الكتلة النقدية ، الادخار والقروض للقطاع الخاص كلها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و أصول البنوك بالنسبة لإجمالي أصول النظام المالي و تم الحصول على بيانات هذه المتغيرات من قاعدة البيانات للتطور المالي للبنك الدولي و مؤشر العمق المالي من قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي و توصلنا من خلال تتبع لحركة هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة أن الوساطة المالية مزالت تعاني من تحقيق معدلات متدنية من حجم و العمق المالي في الجزائر .

أن سياسة التحرير المالي تأثر سلبا على تطوير نشاط النظام المالي، وتفاعل بين التحرير المالي و الاطار المؤسساتي هو الاخر يأثر سلبا على نشاط الوساطة المالية البنوك الجزائرية ، و هذا يدل على أن سياسة التحرير المالي المتبعة لم تساهم في تطوير النظام المالي بالإضافة الى ضعف الاطار المؤسساتي الذي ينشط به القطاع المالي ،و هذا لم يحفز على تطوير نشاط الوساطة في النظام المالي ، لكن الإصلاحات في ظل عدم استقرار اقتصادي كلي ، و في ظل غياب شروط و متطلبات نجاح سياسة التحرير المالي ، و ضعف الإطار المؤسساتية و تراجع و تردد في تطبيق الإصلاحات المالية الهادفة الى تحرير المنظومة المالية الجزائرية، وهذا ما يستلزم المزيد من الاصلاحات المالية و المؤسساتية بهدف تطوير النظام المالي و ضمان نجاح سياسة التحرير المالي في الجزائر .تدعيم و تحسين الاطار المؤسساتية من أجل ضمان نجاح الاصلاحات المالية المطبقة على الجهاز المصرفي الجزائرية تعميق الاصلاحات المالية أكثر ، و اتخاذ خطوات أكثر جدية في عملية تحرير الجهاز المصرفي الجزائري الاستثمار في تطوير الوعي الادخاري و البنكي عند المواطنين، و اتخذ التدابير الضرورية لحد من حجم القطاع المالي الغير الرسمي.

References

- Abdul Adiad and AshokaMody, (2003) "financial reforms: What shakes it? What shapes it? "IMF working paper WP/03/70 .
- Badi H Baltagi, Panicos O Demetriades and Siong Hook Law (2007) "financial development, Openness and Institutions: Evidence from Panel data " Working paper series ISSN 1749-8279".
- Berthélemy and Bentahar (2004)" financial reforms and financial development in Arab countries", Journal of development and Economic policies, Volume 7-N°-1,pp 33-69.
- Frederic S Mishkin (2009) "Globalization and financial development"Journal of development Economics 89(2009) 164-169 .
- Jbili, Enders , and Treichel (1997)"financial sector reforms in Algeria ,Morocco ,and Tunisia : A preliminary Assessment " IMF Working papers 91/81.
- M.NagyEltony (2003) "Quantitative Measures of financial sector reform in the Arab countries " Arab Planning Institute Kuwait.
- Meliani Hakim (2003) " The impact of financial reform on development of industry in Algeria "Revue des Sciences économiques et de gestion N°2 pp 19-33.
- Thierry Tressel and EmricaDetragiache (2008) "Do financial sector reforms lead to financial development? Evidence from a new dataset", IMF working paper WP /08/265.
- Čihák, Martin, Asli Demirgüç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine. 2012. "Benchmarking Financial Development Around the World." Policy Research Working Paper 6175, World Bank, Washington, DC.
- Demirgüç-Kunt, Asli, and Ross Levine. 2008. "Finance, Financial Sector Policies, and Long-Run Growth." M. Spence Growth Commission Background Paper 11, World Bank, Washington, DC.
- Demirgüç-Kunt, Asli, Erik Feyen, and Ross Levine. 2011. "The Evolving Importance of Banks and Securities Markets." Policy Research Working Paper 5805, World Bank, Washington, DC.

- King, Robert, and Ross Levine, 1993, "Finance, Entrepreneurship, and Growth: Theory and Evidence," Journal of Monetary Economics 32(3), December, pp. 513-542.
- Levine, Ross, and Sara Zervos. 1998. "Stock Markets, Banks, and Economic Growth." American Economic Review 88: 537–58.

الملحق 01: مصفوفة 24 x خصائص النظام المالي

	Financial institutions	Financial markets
Depth	Private sector credit to GDP Financial institutions assets to GDP M2 to GDP Deposits to GDP Gross value –added of the financial sector to GDP	Stock market capitalization plus outstanding domestic private debt securities to GDP Private debt securities to GDP Public debt securities to GDP International debt securities to GDP Stock market capitalization to GDP Stocks traded to GDP
Access	Accounts per thousand adults (commercial banks) Branches per 100,000 adults (commercial banks) % of people with a bank account % of firms with line of credit (all firms) % of firms with line of credit (small firms)	Percent of market capitalization outside of top 10 largest companies Percent of value traded outside of top 10 traded companies Government bond yiels (3 month and 10 years) Ratio of domestic to total debt securities Ratio of private to total debt securities (domestic) Ratio of new corporate bond issues to GDP
Efficiency	Net interest margin Lending-deposits spread Non-interest income to total income Overhead costs (% of total assets) Profitability (return on assets ,	Turnover ratio (turnover /capitalization) for stock market Price synchronicity (co-movement) Private information trading Price impact Liquidity/transaction costs Quoted bid –ask spread for

	return on equity) Boone indicator (or Herfinahl or H-statistics).	government bonds Turnover of bonds (private , public) on security exchange Settlement efficiency
Stability	Z -score (or distance to default) Capital adequacy ratios Asset quality ratios Liquidity ratios Other (net foreign exchange position to capital etc)	Volatility (standard deviation / average) of stock price index , sovereign bond index Skewness of index (stock price ,sovereign bond) Vulnerability to earning manipulation Price/earnings ratio Duration Ratio of short –term to total bonds (domestic) Correlation with major bond returns (German ,US)

Source : Cihák, et al (2012) " Benchmarking financial systems around the world" Policy Research Working Paper ,6175, P09

الملحق 02 : مصفوفة 23 x أبعاد النظام المالي

	Financial institutions index (FI)	**Financial markets index (FM)**
Depth	**Financial institutions depth (FID)**	**Financial markets depth (FMD)**
	bank credit to the private sector in percent to GDP pension fund assets GDP mutual fund assets to GDP insurance premiums life and nonlife to GDP	Total debt securities of financial and nonfinancial corporation to GDP International debt securities of government to GDP Stock market capitalization to GDP Stocks traded to GDP
Access	**Financial institutions access (FIA)**	**Financial markets access (FMA)**

	Bank Branches per 100,000 adults ATMs per 100000 adults	Percent of market capitalization outside of top 10 largest companies and total number of issuers of debt per 100000 adults .
Efficiency	**Financial institutions efficiency (FIE)**	**Financial markets efficiency (FME)**
	Net interest margin Lending-deposits spread Non-interest income to total income Overhead costs to of total assets return on assets , return on equity	stock market Turnover ratio (stocks traded to capitalization)

Source :IMF financial development database index